



وكالة تنمية المنشآت
الصغيرة والأصغر
Small & Micro Enterprise
Promotion Service

20
24

التقرير التنفيذي
الخاص بـ وكالة
تنمية المنشآت
الصغيرة والأصغر



وكالة تنمية المنشآت
الصغيرة والأصغر 2024



35

خدمات تطوير الأعمال

- مشاريع المقاولين الصغار – النمو والتطوير وإعادة الإعمار
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التكنولوجيا والطاقة الشمسية
- تمكين التراث الثقافي للشباب المبدع والأعمال الفنية

44

الاستثمار الداخلي من أجل النمو والتقدم

- البحث، التقييم والجودة
- التدقيق الداخلي
- الاتصال والمناصرة
- علاقات المانحين، التقارير والشراكات
- المشتريات
- المالية
- الموارد البشرية
- تقنية المعلومات
- البيئة، النوع الاجتماعي والحماية

51

الانفتاح والمشاركات الدولية

- التعرّف على قطاع زراعة الزيتون والمنتجات المجففة
- (تجمّع القهوة) بالتعاون مع اليونسكو
- زيارة تعريفية إلى GLOBAL G.A.P.
- ورشة عمل القهوة مع مؤسسة IFC التمويل الدولية
- تجربة الثروة الحيوانية مع مجموعة هائل سعيد أنعم في كينيا

08

المؤشرات الرئيسية

- الملخص المالي
 - الرسالة
 - الرؤية
 - القيم
- أبرز المانحين والشركاء لعام 2024

12

الإنجازات الرئيسية

- تطوير سلسلة القيمة
- سلسلة القيمة في قطاع الأسماك
- سلسلة القيمة في قطاع الألبان: التأثير والتكامل
- سلسلة القيمة الزراعية

25

تمكين رواد الأعمال

- الشباب المبتكرون، الشركات الناشئة، قادة المستقبل
- الشباب المبدعون – رواد الأعمال القاديون
- مشاريع النساء المملوكة للنساء – قطاع الصحة
- تمكين الشباب من خلال التدريب المهني

في وطنٍ أنهكته التحديات وتعاقب الأزمات، ظلَّت شعلة الأمل موقدة في زوايا وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر (SMEPS) واختارت ألا تستسلم وآثرت السير عكس التيار، مؤمنةً بأن التنمية ليست ترفاً بل ضرورة، وبأن تمكين الأفراد والمجتمعات والمشاريع الصغيرة ليس خياراً بل رسالة. في عام 2024 لم تتراجع الوكالة أمام تعقيدات المشهد، بل مضت بخطى وثقة تنشر تمكينها على امتداد الجغرافيا اليمنية، وتصل بدعمها إلى حيث وُجدت الحاجة، وحيث كان الحلم مهدداً بالذبول حملت الوكالة الأمل وسارت بعزيمة لا تعرف التراجع، فكان لها أن ترضي ثمار جهودها تتجلى في نتائج ملموسة طالت حياة الآلاف. لقد ساهم دعم الوكالة خلال العام المنصرم في تحريك مؤشرات تنمية محورية: من خلق فرص العمل وتوليد مصادر دخل جديدة، إلى فتح أبواب الأسواق أمام المنتجين، وتيسير الوصول إلى الخدمات الأساسية. ولم يتوقف الأمر عند ذلك فقط، بل امتد ليشمل تنشيط الإنتاج المحلي ورفع جودة السلع والخدمات الموجهة للأسواق المحلية، في مشهد يعكس عمق الأثر واتساع الدائرة، لكنّ القصة لم تنتهِ عند حدود تلك المبادرات. فمنذ عام 2021، خاضت الوكالة رحلة توسعٍ طموحة، أضافت خلالها إلى سجلّها خطوات نوعية، ولم يكن الأمر مجرد زيادة في عدد المشاريع، بل كان بناءً مدروساً لمحفظة غنيّة بالتدخلات الاستراتيجية، وتمكيناً مالياً تجاوز سقف 90 مليون دولار، حُصل عليه عبر شراكات فعّالة ورؤى مبتكرة، استهدفت سلاسل القيمة الأهم في الاقتصاد المحلي. هكذا، ووسط ركام التحديات، اختارت الوكالة أن تكون قصة نجاح تُروى، لا مجرد رقم في تقارير التنمية. ولا تكتفي بتنفيذ المشاريع على الأرض، بل تبني مسارات تمتد نحو الأثر الحقيقي، مستندةً في عملها إلى

ثلاثة ركائز أساسية تُشكّل جوهر تدخلاتها: تطوير سلاسل القيمة، وتقديم خدمات تطوير الأعمال، وتعزيز ريادة الأعمال. ولا تسعى الوكالة -من خلال هذه المقاربات- إلى تحسين سبل العيش وخلق فرص العمل فحسب، بل إلى ترسيخ دعائم الاستدامة، ومرافقة الأعمال في مسيرة التوسع والنمو. ويأتي هذا التقرير ليحمل بين صفحاته حكاية العام 2024 بكل ما فيه من إنجازات وتحديات، فيرصد الأثر العميق الذي تركته الوكالة في مختلف أرجاء اليمن، ويُجسّد دورها المحوري في تعزيز الصمود، وبثّ روح التنمية في قلب وطن أنهكته الأزمات لكنه لم يفقد قدرته على النهوض وفي عامٍ لا يزال يتردد صدها بين تفاصيل الحياة اليومية لآلاف اليمنيين، خطّت وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر (SMEPS) فصلاً جديداً من فصول الأمل والعمل؛ ففي عام 2024، قامت الوكالة بصرف مبلغ قدره 22,865,322 دولاراً أمريكياً، محققة نجاحاً لافتاً من خلال دعم 8,217 من المشاريع الصغيرة والأصغر والمتوسطة، كان 44% منها مملوكاً لنساء. وقد أسهم ذلك في إيجاد واستدامة 24,088 فرصة عمل، مثلت النساء 16% من إجمالي القوى العاملة ويُضاف هذا إلى الأثر المتحقق خلال الفترة الأوسع ما بين 2021 و2024، حيث قدّمت الوكالة دعمها لـ 31,560 مشروعاً صغيراً وأصغر ومتوسطاً، كان 41% منها مملوكاً/مُداراً من قبل نساء، مما أدى إلى خلق 115,003 فرصة عمل شكّلت النساء 22% منها، وبإجمالي تمويل مصروف بلغ 54.7 مليون دولار أمريكي، استثمرت بعناية في تمكين المجتمعات والأفراد

في قلب هذه الأرقام، تنبض قصص لا تُحصى لمشاريع نجحت من الضياع، ولمواهب شابة وجدت فرصتها لتنمو. ولأفكار مبتكرة وُلدت من رحم

الحاجة؛ فقد ساعدت الوكالة على تعزيز قطاعات اقتصادية حيوية من خلال تمكين صغار المنتجين والمنشآت التي عصفت بها الأزمات المتلاحقة، وبذكاء استراتيجي جرى دمج حلول الطاقة الخضراء وتحفيز الابتكار، فانتعشت سلاسل القيمة، وتنقّس رواد الأعمال الصغيرة الصعداء. كل ذلك لم يكن مجرد مصادفة، بل ثمرة نهج متكامل تسلكه SMEPS بثبات، مجسّدة التزامها العميق بتسريع عجلة النمو الاقتصادي، وترسيخ الشمول الجندري، والسير بثقة نحو تنمية مستدامة تلامس واقع الناس وتعيد رسم ملامح المستقبل وفي مشهد تتقاطع فيه التحديات مع الإمكانيات، برزت وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر (SMEPS) كلاعب محوري أعاد الحياة إلى قطاعات كانت في طيّ الإهمال، مثل الألبان والعنب والبن والحبوب. لم يكن هذا التحول وليد المصادفة، بل ثمرة تدخلات مدروسة وتحالفات استراتيجية نسجتها الوكالة مع شركاء دوليين بارزين من بينهم: البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، وبفضل هذه الشراكات لم يقتصر الإنجاز على رفع مستويات الإنتاج في هذه القطاعات الحيوية، بل تعداه إلى الارتقاء بجودة المنتجات الموجهة للأسواق المحلية والدولية. ونتيجةً لهذه الجهود تعززت القدرة الاقتصادية للمجتمعات المستهدفة، وبدأت ملامح سبل عيش مستدامة تتجلى في حياة عدد لا يُحصى ممن استفادوا من هذه المبادرات، لتنتقل بذلك حلقة متواصلة من النمو والفرص التي تعيد رسم ملامح الأمل في قلب بيئة اقتصادية متغيرة من بين الإنجازات البارزة التي سجّلتها وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر (SMEPS)، قدرتها على استقطاب مساهمات القطاع الخاص وتعزيز مشاركته ودوره القيادي في تطوير سلاسل القيمة الرئيسية، لا سيما في قطاعات الألبان والبن والعنب، ولقد أسهمت هذه الشراكة التشاركية بين القطاعين العام والخاص أشبه بموجة متتابة من الأثر، حرّكت عجلة الابتكار، ومكّنت المنتجين المحليين، وغرست مفاهيم الاستدامة في جوهر

هذه القطاعات الحيوية. وبحنكة عالية تمكّنت SMEPS من نسج علاقة متوازنة بين دعم المانحين وتفاعل القطاع الخاص، لتصنع بذلك نموذجاً تنموياً يجمع بين التأثير القابل للقياس، والأثر القابل للبقاء في صميم القطاعات الاقتصادية المستهدفة. علاوة على ذلك، تمكنت SMEPS في عام 2024 من ترسيخ موقعها كمحفّز رئيسي لتنمية اليمن المستقبلية، من خلال استثمارات استراتيجية في بنيتها التحتية الداخلية وجهودها الخارجية. وانطلاقاً من إدراكها للإمكانيات التحولية التي تكتنزها القوة العاملة الشابة المؤهلة، أولت الوكالة اهتماماً خاصاً بالنمو الداخلي، فعزّزت استراتيجياتها المبنية على البيانات، ونالت شهادة الجودة ISO 9001 لضمان الالتزام بأعلى معايير الجودة. كما طوّرت لوحات تحكم وأنظمة متقدمة لدعم بيئة عمل نابضة بالحياة ومحفزة على النمو وعلى الصعيد الخارجي، وسّعت SMEPS من رقعة تأثيرها وتوسيع آفاقها عبر تبادل معرفي رائد وبناء شراكات فعّالة ذات أثر ملموس، كانت المحطات الأبرز في هذه الرحلة: استكشاف نماذج مبتكرة لإنتاج الألبان في كينيا، حيث التقت الأفكار الجديدة بالخبرات العملية، ومن ثم إحياء قدرات المزارعين اليمنيين عبر تدريب متقدم أقيم في الأردن، حاملاً معهم أحدث التقنيات الزراعية التي تفتح لهم أبواب الغد المشرق. ولم تتوقف الوكالة عند هذا الحد، بل سعت إلى ربط المنتجين المحليين بعالم أوسع من الفرص من خلال تبني معايير Global GAP، التي فتحت لهم أبواب الأسواق العالمية بكل ما تحمله من تحديات وآمال، وتبرز هذه الاستراتيجية المزدوجة -التي تركز على تعزيز القدرات الداخلية وبناء شراكات خارجية تحولية- دور SMEPS المحوري في دفع عجلة التنمية المستدامة وتعزيز الصمود الاقتصادي في اليمن

المؤشرات الرئيسية



الهدف الكلي 2021 - 2024	الإنجازات التراكمية 2021 - 2024	الإنجاز				وحدة القياس	المؤشرات
		عام 2024	عام 2023	عام 2022	عام 2021		
32,000	31,560	8,217	8,598	10,622	4,123	No.	عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر المدعومة موزعة حسب النوع: # إجمالي ما تم تحقيقه
40%	41%						نسبة الإناءث
192,000	189,360	49,302	51,588	63,732	24,738		# عدد المستفيدين بشكل غير مباشر
		7,257	7,108	9,255	3,059		المنتجون أصحاب الحيازات الصغيرة وممكّنو سلاسل الإمداد الصغيرة
		960	1,490	1,367	1,064		SMEs and BAs (المنشآت الصغيرة والمتوسطة و مستشارو الأعمال)
200,000	115,003	24,088	10,160	55,501	25,254	No.	فرص العمل المستحدثة
30%	22%	16%	23%	16%	33%	%	حصة النساء من فرص العمل المستحدثة
30%	26%	36%	21%	16%	31%	%	نسبة فرص العمل المستدامة المستحدثة
2,020	1,649	422	545	255	427	No.	عدد الخريجين ومستشاري الأعمال الذين تم توفير فرص عمل قصيرة الأجل لهم
70%	95%	49%	86%	82%	165%	%	زيادة دخل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر المدعومة
70%	51%	35%	64%	48%	56%	%	زيادة إنتاجية المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر المدعومة
40%	15%	19%	18%	7%	16%	%	نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر المدعومة التي حصلت على خدمات مالية
40%	63%	136%	60%	17%	39%	%	الاستثمار المجتمعي المستقطب من إجمالي الأموال المقدمة
40%	22%	23%	41%	11%	14%	%	نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر التي أطلقت منتجات جديدة
9	27	11	11	4	1	No.	الوثائق البحثية والأدلة المعرفية المنتجة

الملخص المالي



\$26.6
مليون دولار
الميزانية المرسودة
في عام 2024



\$22.8
مليون دولار
المبالغ المستخدمة
في عام 2024

الرسالة

"تنطلق وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر (SMEPS) برسالة واضحة لا تخطئها البصيرة: أن تكون محركًا للتنويع والتنمية في قطاع المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر من خلال إشعال فتيل الابتكار، وفتح الآفاق أمام قطاعات فرعية واعدة، وإطلاق خطوط إنتاج مستدامة تعيد الحياة للأسواق المحلية وتغذيها بالحيوية والفرص"

القيم

تمثل منظومتها القيمية حجر الزاوية في كل ما تقوم به من خلال: الشفافية التي تضيء دربها، والمساءلة التي تُرسخ الثقة، إلى النزاهة التي تصون رسالتها، والاحترام الذي تبنيه مع جميع شركائها، كما تؤمن SMEPS بالحياد كضمانة للعدالة، وبمشاركة المجتمع كقوة دافعة للتغيير، وتلتزم بالنهج المستدام كأساس لأي تدخل طويل الأثر

الرؤية

"تحمل الوكالة على عاتقها رؤية راسخة تتجاوز حدود الدعم المباشر لتغدو شريكًا حقيقيًا في التمكين، حيث تسعى لأن تكون جهة تطوير ريادية تمكّن الشركات والمجتمعات من خلال الابتكار، وتعزز النمو الاقتصادي، وتقدم حلولًا إبداعية وتقنية"

جهود تكاملية وتعاونية نحو التنمية وما بعد البناء

في مشهد يتشابك فيه الأمل مع العمل، تؤكد وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر (SMEPS) من جديد التزامها الراسخ بتحقيق الأهداف المشتركة من خلال شراكات محلية ودولية مع أبرز الجهات المانحة والشريكة لعام 2024 لتفتح لنا -من خلالها- آفاق تعزيز التنمية والابتكار في أوساط الشباب والرجال والنساء من الفئات الأكثر هشاشة وتمنحهم أدوات الابتكار وفرص التمكين

أبرز المانحين والشركاء لعام 2024

نتوجّه بجزيل الشكر والامتنان إلى مانحينا وشركائنا على دورهم المحوري في تحقيق نجاحاتنا.



الإنجازات الرئيسية

تطوير سلسلة القيمة



**سلسلة القيمة
في قطاع
الاسماك**
نحو البيئة الخضراء من
أجل المحيط الأزرق
نماذج تجارية مبتكرة
للبائعين



**سلسلة القيمة
الزراعية**
أثر القطاعات
مساهمة القطاع الخاص



**سلسلة القيمة
في قطاع
الاسماك**
نحو البيئة الخضراء من
أجل المحيط الأزرق
نماذج تجارية مبتكرة
للبائعين



سلسلة القيمة في قطاع المصايد السمكية

نظرة عامة

الصيادين، والقطاع الخاص، لتشكل جميعها عقدة واحدة في نسيج متين من التعاون والتنمية على مدار عام 2024، تحققت إنجازات ملموسة عبر دعم 2,172 منتجًا صغيرًا، منهم 853 امرأة رائدة في مجال تحضير الأسماك ومنتجاتها، كما نال 633 من داعمي سلسلة التوريد حصةً من الدعم، إلى جانب ست تعاونيات سمكية تعزز الدور الجماعي من خلال بناء القدرات وتوفير منح مخصصة، ولم يقتصر الأثر على رفع كفاءة العمل فقط، بل امتد ليشمل تحسين جودة الإنتاج وفتح أبواب جديدة للأسواق، حاملًا معه بشائر الأمل لقطاع يعاني ويصبو إلى مستقبل أكثر ازدهارًا واستدامة

في قلب اليمن، حيث تواجه مصايد الأسماك تحديات جسام، وتُرسَم قصة صراع بين الإنسان والطبيعة وظروف الحرب؛ تدهورت إدارة المصايد، فتفاقم الإفراط في الصيد واستنزفت الثروات البحرية، بينما عانى الصيادون وحاملو راية سلسلة التوريد من نقص المهارات والأدوات الضرورية، مصحوبًا بممارسات غير سليمة في التعامل مع الأسماك، ما أدى إلى تقلص قيمة الأسماك في الأسواق، كما عانت البنية التحتية والحلول التقنية للحفظ الفعال للأسماك من شح واضح، فمقاومة ذلك أعباء الأزمة الاقتصادية التي طالما أثقلت كاهل هذا القطاع الحيوي

ووسط هذه الظروف المعقدة، برز مشروع "SFISH" الذي أطلقته وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر (SMEPS) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومشروع الأشغال العامة (PWP)، بدعم كريم من رابطة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي، يهدف هذا المشروع العملاق إلى إحياء قطاع المصايد السمكية في المناطق المستهدفة، مع الحرص على تعزيز صموده، وزيادة وفرة الغذاء وتحسين وصوله، وفتح آفاق جديدة للدخل المستدام والأمن المعيشي لأسر اليمن التي تنبض في قلب هذه السلسلة القيمة

ولا يقتصر المشروع على ذلك، بل يسعى بحذر إلى حماية الأسماك وبيئاتها البحرية، مع إعادة بناء نظم الحوكمة السمكية في المحافظات الساحلية التي عانت من الإفراط في الاستغلال، لضمان وصول عادل للموارد وتقاسم منصف للعوائد. وتكمن قوة هذا المسعى في شراكات SMEPS المتينة مع التعاونيات والجمعيات السمكية، ومجتمعات



نموذج عمل مبتكر - دفع عجلة نمو الأعمال

في قلب التحديات التي يواجهها صيادو وموردو الأسماك في اليمن، كان عبدو محمد علي نموذجًا حقيقيًا للصمود والإصرار تحت شمس لا ترحم، ومن كشك بسيط لا يقي من حرارته، كان عبدو يبيع أسماكته بأرباح ضئيلة وزبائن قليلين، محاصرًا بواقع يحد من طموحه لكن مع انطلاقة مشروع SFISH، تحولت حياة عبدو جذريًا؛ فلم يعد ذلك البائع المتواضع تحت الشمس الحارقة، بل صار يقف اليوم بفخر إلى جانب عربته المتنقلة، التي حملت بين يديه علامة تجارية فريدة: "عبدو عنيبي للأسماك". عربة متنقلة مصنوعة من ألياف زجاجية خفيفة، مزودة بصندوق ثلج يحافظ على نضارة السمك، معتمدًا على الدفع الرقمي وخدمات التوصيل الحديثة

هذا التحول لم يقتصر على الشكل فقط، بل شمل توسعًا واضحًا في منتجاته وخدماته، حيث بدأ يقدم أسماكًا ذات قيمة أعلى، مما خلق فرص عمل جديدة وأشعل شرارة الأمل والإبداع بين غيره من صغار الموردين في المنطقة. قصة عبدو ليست مجرد نجاح فردي، بل هي رمز حي لقدرة الإنسان على التغيير حين تُتاح له الفرصة والدعم المناسبين

حلول خضراء في قطاع الثروة السمكية من أجل التنمية المستدامة في حضرموت، اليمن



مصنع باوزير لإنتاج الثلج

قصة نجاح مصنع باوزير لإنتاج الثلج في المهرة، هي مثال حي على هذا التحول؛ فقد كان المصنع يعاني من تكاليف كهرباء مرتفعة وقيود تشغيلية خانقة، لكن بفضل الاستشارات والدعم الذي قدمته SMEPS، قرر مالكه الاستثمار في نظام طاقة شمسية متطورة، مدعومًا بمنحة المشروع التي شكلت نقطة انطلاق حقيقية؛ إذ استثمر المالك مبلغًا يزيد بأربعة أضعاف منحة المشروع ليخطو خطوة جريئة نحو مستقبل أكثر إشراقًا وجاءت النتائج لتروي فصول النجاح: انخفاض في تكاليف التشغيل بنسبة 25%، وزيادة في الأرباح بنسبة 30%، ونمو عدد العملاء بنسبة تجاوزت 64%، إضافة إلى خلق فرص عمل جديدة. هذا النجاح لم يقتصر فقط على أرقام وإحصائيات، بل حمل رسالة أمل، فخفض أسعار الثلج جعل منتجات المصنع في متناول الجميع ليكون نموذجًا يُحتذى به في بناء اقتصاد محلي مستدام يعزز صمود المجتمعات ويكتب فصلًا جديدًا من قصة الثروة السمكية في اليمن

أبرز النقاط: الرافعة المالية من الأعمال المستهدفة

في إطار مشروع SFISH تجلت روح المبادرة والطموح الجريء لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة المستهدفة؛ حيث أبدت حماسًا استثنائيًا والتزامًا راسخًا بتوسيع أنشطتها والنهوض بها رغم التحديات. وقد بدا هذا الزخم جليًا خلال مرحلة صرف المنح، إذ طلب من هذه المنشآت تقديم مساهمة مماثلة بنسبة 50% للحصول على الأصول الأساسية لأعمالها، لكن الواقع تجاوز التوقعات؛ فقد فاقت بعض المنشآت الحد المطلوب بكثير، من بينها مصنع باوزير لإنتاج الثلج، الذي قدّم استثمارًا فاق أربعة أضعاف مساهمة المشروع البالغة 12,000 دولار، بينما وصلت بعض المنشآت الأخرى إلى تقديم مساهمات تضاهي ستة أضعاف الدعم المقدم. وبشكل جماعي قدّمت المنشآت الصغيرة والمتوسطة مساهمات تجاوزت 500,000 دولار أمريكي، في حين ساهمت المشاريع المتناهية الصغر بمبلغ مذهل بلغ 400,000 دولار. هذه الأرقام ليست مجرد مبالغ، بل تمثل خطوة فارقة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية المحلية ضمن سلسلة القيمة في قطاع الأسماك في اليمن. ومن خلال استثمار هذه الروح الريادية والمساهمات الطموحة، استطاع المشروع أن يرسّخ دعائم نمو الأعمال، ويعزز من استدامتها، ويفتح آفاقًا جديدة للابتكار في هذا القطاع الحيوي.

في حضرموت، حيث تنسج أمواج البحر حكايات الحياة والرزق، يواجه قطاع الثروة السمكية تحديات جسام؛ فشبكة الكهرباء المتقطعة تظلّ شبحًا يثقل كاهل صغار ومنتجي الثروة السمكية، فتتراجع إنتاجية الثلج، ويزداد العبء المالي على المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تسعى للبقاء والصمود. في ظل هذه الظروف الصعبة، ارتسمت رؤية واضحة لوكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر (SMEPS) التي لم تكتفِ بالمراقبة بل حملت على عاتقها مهمة التحول والتمكين. انطلقت SMEPS نحو تجاوز تلك العقبات عبر توفير أنظمة طاقة شمسية حديثة ومولدات كهربائية ومعدات ضرورية، مترافقة مع دعم استشاري متخصص يعزز من كفاءة العمل ويغرس بذور الاستدامة في قلب المشاريع الصغيرة والمتوسطة. كان هذا الدعم بمثابة الشعلة التي أوقدت طموحًا جديدًا في نفوس المستفيدين، فشجّعهم على التوسع، والاستثمار في الطاقة النظيفة، وتحقيق الاستقلالية الاقتصادية. وكانت النتيجة ملموسة: انخفاض استهلاك الوقود بنسبة مذهلة وصلت إلى 71% في اثنتي عشرة منشأة؛ مما انعكس إيجابًا على سلسلة القيمة السمكية برمتها، من الصيد الذي يرمي شبكته في البحر حتى المستهلك الذي يتذوق السمك طازجًا

سلسلة القيمة في قطاع الألبان: التأثير والتكامل

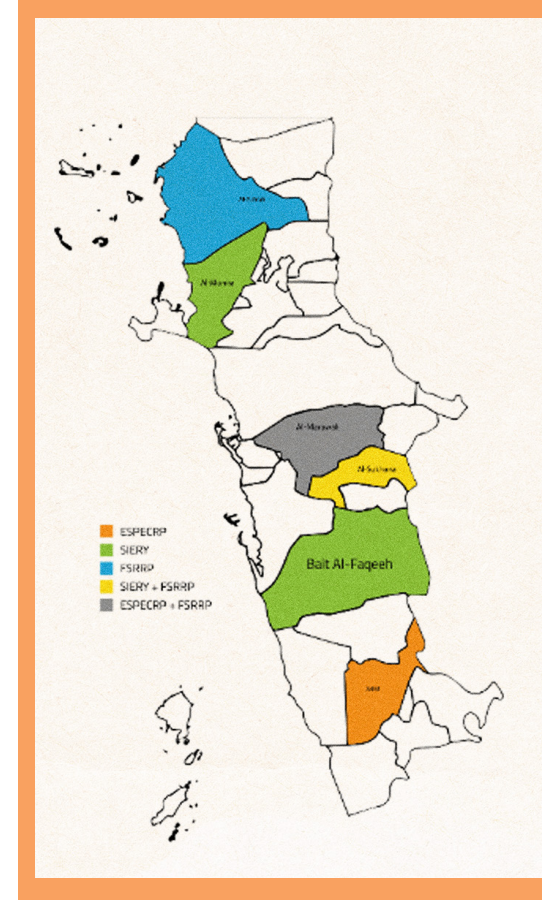
نظرة عامة

منذ عام 2021، خطت مؤسسة SMEPS خطوات راسخة في قطاع الألبان، حيث استطاعت أن تُحدث تحولاً حقيقياً في حياة 6,268 مربٍ للماشية، من خلال خلق 26,731 فرصة عمل، كان من بينها 10,195 فرصة للنساء. استمرت هذه الإنجازات تتعاضد عاقاً بعد عام، مستندة إلى دعم مشاريع كبرى ممولة من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، مثل ESPE-CRP، SIERY، وFSRRP.

وفي عام 2024، شهدت سلسلة القيمة في قطاع الألبان تعزيزاً ملموساً، فزاد حجم المبيعات، وانخفض الهدر، وتحسنت جودة المنتجات على طول السلسلة. وفي قلب هذا النجاح، وجدت 3,860 أسرة مربية للماشية في اليمن فرصاً معيشية مستدامة، وسط ارتفاع إنتاج الحليب بنسبة استثنائية بلغت 105%، وخلق 3,895 وظيفة جديدة.

تحقق كل ذلك بفضل تطوير مهارات النساء العاملات في تربية الماشية، وتوفير الأصول اللازمة لعملهن، بالإضافة إلى بناء جسور تعاون بين المنتجين، والتعاونيات، والشركات الرائدة، مما أسهم في تعزيز القطاع وخلق نقلة نوعية في هذا المجال الحيوي.

انطلقت خطوات فريق SMEPS استناداً إلى الإنجازات التي حققتها في تعزيز سلسلة القيمة في قطاع الألبان، حيث أبدعوا في نسج تكامل استراتيجي بين عدة مشاريع متداخلة ضمن محافظة الحديدة، -كما يظهر بوضوح على الخريطة- هذا التكامل لم يكن مجرد تجميع للمبادرات، بل كان رؤية متكاملة ترتقي بالتنمية



المستدامة لتشمل مربية الماشية، وكل العناصر الحيوية في سلسلة القيمة، وصولاً إلى الشركات الرائدة والتعاونيات الألبانية التي تقود المشهد في قلب هذا الجهد، اختلقت ثلاثة مشاريع رئيسية مدعومة من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، وهي: مشروع تعزيز الصمود المؤسسي والاقتصادي في اليمن (SIERY)، ومشروع الاستجابة للأمن الغذائي وتعزيز الصمود (FSRRP)، ومشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة والاستجابة لجائحة كورونا (ES-)



PECRP). هذا الاندماج الاستراتيجي لم يكن سوى بوابة لتمكين مربيات الماشية في أغلب المناطق المستهدفة في اليمن وعلى أرض الواقع، شهدت ست مديريات في الحديدة تأثيرات ملموسة ساهمت بشكل فاعل في تلبية متطلبات مصانع الألبان في المحافظة، مما يؤكد فاعلية هذا النهج الشامل الذي ينسجم فيه كل مشروع مع الآخر، مُحققاً استدامة حقيقية ونموً مستمراً.

وفي فصل جديد من قصة النجاح، جاءت الشراكة مع عملاق القطاع الخاص، مجموعة HSA، لتدعم 250 مربية ماشية في مديرية الضحي، حيث تمثل هذه الشراكة فصلاً فريداً لأول مرة في تاريخ SMEPS، تفتح آفاقاً لتفعيل دور القطاع الخاص في دعم الإنتاج المحلي وتعزيز سلسلة القيمة في صناعة الألبان. لقد أثبتت التجربة أن تعزيز مهارات النساء المربيات، وتمكين الأطباء البيطريين، ودعم مكني سلسلة التوريد، ينعكس مباشرة على جودة وكميات الألبان المنتجة محلياً، مما يرفع من مستوى الصناعة بأكملها. وبعيداً عن الحدود، أخذ الفريق بجانب مجموعة HSA رحلة استكشافية إلى كينيا، ليطلّوا على تجربة تيترا

في ظل الظروف والتحديات الصعبة التي تثقل كاهل اليمن وعائقها، وتحت سماء مثقلة بالأزمات الاقتصادية والإنسانية، حيث تُعد الزراعة شريان الحياة ومصدرًا أساسيًا للرزق في أرياف البلاد وسهولها الجبلية، ظلّت وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر (SMEPS) واحدة من الجهات الداعمة لهذا القطاع المتجذر في التراث والمصير على مدى أكثر من عقد من الزمن. ورغم التحديات الاقتصادية، والتضخم المتفاحم، والأزمات الإنسانية، نفذت SMEPS تدخلات فعّالة كان لها أثر ملموس، من خلال تمكين المزارعين، والتعاونيات الزراعية، وغيرهم من الفاعلين الرئيسيين في سلسلة القيمة الزراعية. ولقد ساهم التزام SMEPS

1.Coffee Sector

لطالما تجاوزت القهوة في اليمن كونها مجرد مشروب يُنعش الحواس لتغدو جزءًا أصيلًا من هوية وطن وحكاية شعب؛ فالقهوة اليمنية التي تسافر بذورها من سفوح الجبال إلى أسواق العالم، لا تروي فقط ظمأ الذائقة، بل تروي أيضًا قصة اقتصاد وثقافة متجذرة في الأرض والوجدان. ففي قلب المشهد الاقتصادي تقف القهوة اليمنية كركيزة أساسية، موفّرة فرص عمل حيوية تمتد من أيدي المزارعين الذين يزرعونها بعناية في مدرجات الجبال، إلى المصدرين وتجار التجزئة الذين يسوّقونها بفخر. إنها مورد رزق يستند عليه الآلاف، وجسرٌ اقتصادي يربط بين الريف والعالم الخارجي. أما في نسيج الثقافة اليمنية، فتحتل القهوة مكانة لا تمسّها عوامل التغيير، بل تزداد تجذرًا مع الزمن. هي رمز للكرم، وعنوان للضيافة، ودليل على الانتماء لتاريخ عريق لا يزال يُروى في المجالس وبين طيات الذاكرة الشعبية

المستمر، إلى جانب شركائها البارزين والداعمين الدوليين مثل البنك الدولي والاتحاد الأوروبي في تعزيز الأمن الغذائي، ومنح بارقة أمل نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي، وخلق سبل عيش مستدامة ومتنامية، وتحقيق تنمية أفضل. ففي عام 2024، دعمت SMEPS عدد 2,148 من المنتجين الصغار، من بينهم 239 امرأة (5%)، في مختلف القطاعات الزراعية مثل القهوة، والعنب، والحبوب، والخضروات، والفواكه، وأسهم هذا الدعم في خلق أكثر من 53,385 فرصة عمل. ولم يكن مجرد تدخل تقني، بل وعدًا بتعزيز الأمن الغذائي، ورؤية تتطلع نحو مستقبل من الاكتفاء الذاتي، وسبل عيش تنمو بثبات واستدامة، حتى في أقسى الظروف

رغم التحديات المتعددة التي يواجهها قطاع القهوة في اليمن، والتي تعيق تطوره وتضعف دور الفاعلين فيه، فإن وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر (SMEPS) قد أظهرت منذ عام 2008 استعدادًا كاملاً للاستثمار في هذا القطاع الحيوي، وسعت بجد إلى تحويله إلى صناعة أكثر شمولاً وتنافسية من خلال دراسات معمقة لسلاسل القيمة، وتنظيم حملات توعية وطنية، والمشاركة في مؤتمرات دولية، بالإضافة إلى تقديم الدعم المباشر للمجتمعات الزراعية، لا سيما النساء، واستطاعت SMEPS أن تفتح قنوات تواصل محورية بين المزارعين اليمنيين وأسواق القهوة المتخصصة حول العالم. وقد انعكس هذا الجهد في تقديم التدريب، وتوفير الموارد، وتحسين البنية التحتية، مما أدى إلى رفع جودة القهوة اليمنية، وتحقيق أسعار تفضيلية، وإعادة إحياء روح القهوة اليمنية، التي عادت تتجلى في الأهازيج التقليدية

القديمة، وانتعاش المقاهي المحلية من جديد. تمكنت وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر (SMEPS) من تحديد التحديات التي تواجه قطاع القهوة، وسارعت إلى إيجاد حلول فورية أثمرت عن نتائج ملموسة وتأثيرات ناجحة في الميدان؛ حيث قامت بتدريب 154 مزارعًا في محافظة صنعاء، وقدمت لهم محتوى تدريبيًا شاملاً يغطي مجالات زراعة القهوة وإدارة الأعمال ذات الصلة، كما قامت بتدريب 21 منشأة صغيرة ومتوسطة و7 مراكز أعمال، ومنحتهم دعمًا لتطوير كفاءة وجودة عمليات معالجة القهوة، وتوسيع فرص الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية وفي إطار تحسين البنية التحتية، أنشأت SMEPS وأعادت تأهيل 20 خزانًا للمياه وأنابيبها في مديرتي مناخة والحيمة الخارجية بمحافظة صنعاء، مما ساهم في دعم استدامة الزراعة في المنطقة

محمد عبد الله الجبيري
رئيس جمعية النّفو الزراعية التعاونية

“تعاني هذه المنطقة من ندرة مائية حادة، حيث أن البئر الوحيد الذي يخدم المنطقة غير كافٍ لتلبية الطلبات المتزايدة. وتسعى الجمعية إلى تعويض ذلك من خلال استبدال أشجار القات بأشجار القهوة، بهدف تحقيق أقصى كفاءة في استخدام المياه على ما بين 70 إلى 80% من الأراضي المزروعة. ويبدو مستقبل زراعة القهوة في المنطقة في الوقت الحالي واعدًا، حيث أن الانتهاء مؤخرًا من مرافق تخزين المياه سيمكن من زيادة إنتاج القهوة بشكل ملحوظ، وأصبح بإمكاننا الآن زراعة ما يقارب 10,000 شتلة قهوة في موسم زراعي واحد، وهو ما يمثل زيادة كبيرة مقارنة بالزراعة السنوية الحالية التي تتراوح بين 3,000 و4,000 شتلة”.

إبراهيم يحيى
أحد مزارعي القهوة

“بعد بناء هذا الخزان وتعبئته بمياه الأمطار، سأتمكن من اقتلاع أشجار القات واستبدالها بأشجار القهوة في مساحة أوسع من المزرعة”.

تمكّن الدعم المقدم من بناء جسور متينة بين المزارعين وتعاونيات القهوة في المنطقة المستهدفة، مما مكّنهم من تسويق منتجاتهم بفعالية من خلال خلق روابط تجارية مستدامة وتعزيز فرص الوصول إلى الأسواق بشكل أوسع

الأثر



18 خزانًا
بمتوسط سعة:
1,151 متر مكعب

20,803 متر مكعب
إجمالي مخزون
المياه



28,024
شجرة



208,644 متر مربع
أراضي زراعية



197
مزارعين

تمكين المجتمعات المحلية:

تحسين خدمات المياه ✓

الزراعة المستدامة ✓

المرونة الاقتصادية ✓

تعزيز قدرات المجتمعات المحلية ✓

فرص العمل والاقتصاد المحلي:



652
فرصة عمل



14,004
يوم

2. إنتاج الحبوب

الحالي. ومنتظر جميعنا اتساع آثار هذا المشروع، ليصبح تأثيره ملموسًا على نطاق أوسع، خاصة فيما يتعلق بتحقيق الأمن الغذائي عبر زيادة الإنتاج المحلي في المستقبل القريب

استنادًا إلى دراسة متعمقة أجرتها SMEPS حول وضع محاصيل الحبوب أظهرت انخفاضًا في إنتاجية المزارعين وضرورة ملحة لتحسين أنظمة الري، بادرت SMEPS هذا العام بدعم مزارعي الحبوب، في خطوة تمثل أولى تدخلاتها المباشرة في هذا القطاع الحيوي. كان لهذا الدعم أثر كبير في تعزيز الأمن الغذائي وتقليل اعتماد المجتمعات على الحبوب المستوردة عبر تعزيز الإنتاج المحلي بالتعاون مع الجمعية الكويتية للإغاثة، استهدفت SMEPS مواجهة التحديات الكبيرة مثل ارتفاع تكاليف الوقود ونقص المياه، من خلال تزويد المزارعين بأنظمة طاقة شمسية متطورة وتقنيات ري حديثة تهدف إلى تقليل استهلاك المياه بشكل ملحوظ، وزيادة دخل المزارعين، والحد من الأضرار البيئية، لا سيما استنزاف الموارد المائية. في هذا الإطار قدمت SMEPS دعمها لـ 190 من فئتي صغار ومتوسطي المزارعين، بالإضافة إلى تركيب 22 نظام طاقة شمسية، وقد تم الانتهاء من توزيع أنظمة الري الجديدة، وأبلغ المزارعون عن تحسن واضح في جودة محاصيلهم خلال موسم الحصاد

صالح وعلان
مزارع في حضرموت

"لقد ساعدت أنظمة الشبكات الجديدة في توفير وقت كبير، حيث أصبح بالإمكان رش مساحات واسعة من الأراضي خلال ثلاث إلى أربع ساعات فقط، كما تحسنت جودة المحاصيل بشكل ملحوظ."



تمكين رواد الأعمال



3. العنب: فاكهة الثقافة اليمنية

ادخار جزء من دخلهم. هذا التحسّن الاقتصادي فتح أمامهم أبوابًا جديدة، وجعل من الممكن التفكير في المستقبل بعين من الأمل. ومع نجاح التجربة، بدأت نسبة من المزارعين - بلغت 23% - في اعتماد التقنيات الحديثة في زراعة العنب بعد ما لمسوه من أثر إيجابي. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل دفعهم الحافز ذاته إلى التوسع؛ إذ وصلت المساحة التي شملها دعم المشروع إلى 0.88 هكتارًا كإجمالي، فيما بلغت تكلفة التوسع باستخدام هذه التقنيات 20,940,000 ريال يعني، واحتفظت نسبة 23% من المزارعين بريادة هذا التوجه الطموح نحو الزراعة الحديثة



في سهول بني حشيش في مدينة صنعاء حيث تثمر الكروم بعناقيد العنب الناضجة، تتجلى حكاية الزراعة التي نسجها الفلاحون عبر الأجيال، وتحمل بين أغصانها قيمة لا تقتصر على الاقتصاد فحسب، بل تمتد إلى عمق الثقافة والغذاء اليمني. في هذه الأرض التي اشتهرت بجودة عنبها الفريدة، جاء مشروع "سيرني"، بتمويل من الاتحاد الأوروبي ليمنح هذه الزراعة دفعة جديدة من الأمل والنمو. وجاء الدعم مستهدفًا ومدروسًا؛ فقد ركّز المشروع على المزارعين والمنشآت الصغيرة والمتوسطة ممن يشكلون النواة الحقيقية لصناعة العنب في المنطقة. وبمنظرة استراتيجية إلى سلسلة القيمة، قدّم الفريق دعمه لـ 124 مزارع عنب، و10 من الجهات التي تمكّن سلسلة الإمداد، إلى جانب جمعية متخصصة في أعمال العنب. شمل الدعم تدريبًا فنيًا وتجاريًا مكثفًا، إلى جانب تمويل مالي يساهم في تعزيز القدرات وتحقيق الاستدامة. كل ذلك ليكون للعنب اليمني مستقبلًا أكثر إشراقًا، وسلسلة إنتاج أكثر تماسكًا، تُعيد لهذا المنتج مكانته في الأسواق المحلية وتفتح له أبواب التصدير بثقة وثبات

جاءت ثمار مشروع "سيرني" أوضح من أن تُخفى، فالتغيير بدأ يتجلى من الأرض نفسها: ارتفاع في الإنتاجية بنسبة 27%، وتراجع كبير في الفاقد وصل إلى 78.4%، بينما قفزت أرباح المزارعين بنسبة لافتة بلغت 115.9%. هذه الأرقام لم تكن مجرد مؤشرات، بل تحوّلت إلى واقع ملموس في حياة المزارعين اليومية، وبفضل الدعم المالي الذي قدّمه المشروع، تمكّن الكثيرون من تأمين احتياجاتهم الأساسية، وشراء الغذاء، والاستثمار في أصول إنتاجية جديدة، بل وحتى إدارة ديونهم والبدء في



الشباب المبتكرون، الشركات الناشئة، قادة المستقبل

بقدراتهم، أظهروا صلابة وإصرارًا ملحوظين، ويشارك الكثير منهم بفاعلية في جهود بناء السلام، داعين إلى تغييرات إيجابية، ومساهمين في دفع عجلة التعافي والتنمية في البلاد

نظرة عامة

في ظل التحديات التي تواجه الشباب في اليمن، كانت وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر (SMEPS) بمثابة السلم الذي مكّنهم من الصعود نحو فرص أفضل من خلال تمكينهم من دخول عالم ريادة الأعمال؛ إذ قدمت الوكالة دعمًا واسع النطاق لعدد كبير من المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر التي يمتلكها الشباب، شمل التدريب على تطوير الأعمال، والمنح، وتسهيل الوصول إلى التمويل، وربطهم بالأسواق، ولم يقتصر الأثر على تنمية المهارات الريادية فحسب، بل امتد ليساهم في تحفيز التنمية الاقتصادية ودفع عجلتها في البلاد

ألقى الصراع المستمر والأزمة الإنسانية بمسؤولية ثقيلة على شباب اليمن الذين يشكلون ما يقارب 30% من سكان البلاد، وفقًا لصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA). وقد حرمتهم الحرب الدائرة من أبسط حقوقهم، وضيقت أمامهم سبل الحياة الكريمة فلم يعد الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية ميسورًا كما كان، وتفاقمت الأوضاع الاقتصادية حتى أصبحت البطالة شبحًا يخيم على مستقبلهم، ناهيك عن الانهيار الاقتصادي الذي أدّى إلى ارتفاع معدلات البطالة ليجدوا أنفسهم في معركة يومية من أجل البقاء، ولم تعد أحلامهم ترقى بل ضرورة ملحة، واليوم يُجبر العديد منهم على بذل أقصى الجهود بشق الأنفس بحثًا عن فرصة تضمن لهم ولأسرهم لقمة العيش. وبالرغم من كل هذه الصعوبات، لا يملك الشباب اليمني أي نية للاستسلام أو فقدان العزيمة والأمل؛ فبفضل إمكانياتهم الهائلة وإيمانهم

إجمالاً في عام 2024

دعم رواد الأعمال - 2024

تمكين الابتكار والنهوض بالنمو الاقتصادي عبر الدعم والتدريب.

1,990
تدريب ريادة
أعمال
رائدة أعمال متدرب

1,847
المنح
الموزعة
منح مُسلّمة لرواد أعمال

الشباب المبدعون - رواد الأعمال القياديون

فقد تمكن أكثر من نصفهم، بنسبة 53%، من ابتكار منتجات قابلة للتسويق. وفي رحلة بناء مستقبلهم أقدم 89% منهم على تأسيس مشاريعهم الخاصة كاشفين عن رغبة عميقة في تحقيق الاستقلالية المادية. ولم تتوقف الطموحات هنا، بل شهدت مشاريع قائمة لـ 46% من رواد الأعمال توسعًا ملحوظًا، سواء عبر توسع خدماتهم ومنتجاتهم إلى مناطق جديدة، أو زيادة خطوط إنتاجهم.

يقود رواد الأعمال -بأفكارهم المبتكرة- التغيير الذي يشكل ردًا قويًا على معدلات البطالة المرتفعة بين الشباب؛ ففي عام 2024 قدّمت SMEPS مشروعًا تدريبيًا في ريادة الأعمال لـ 283 شابًا من خلال برنامجي "مشروع الأول" و"حسن مشروعك"، كما دعمت 69 منهم بمنح مالية. بالإضافة إلى ذلك، قدّمت SMEPS خدمات استشارية متخصصة لرواد الأعمال، موجهة إياهم لتجاوز تحديات السوق. كان الهدف من هذا الدعم مساعدة رواد الأعمال على تخطي الصعوبات المرتبطة ببدء وتطوير مشاريعهم، والمساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة في اليمن. كما تظهر النتائج الأولية قصة نجاح تتجلى في عزم الشباب وروح المبادرة التي تملكها،



قصة نجاح: رواد الأعمال هم المستقبل - دعم الابتكار في اليمن



يُعتبر رواد الأعمال القوة الدافعة وراء إنعاش الاقتصادات المتعثرة، حيث يشكلون الحلقة الأساسية في الدول التي تواجه تحديات اقتصادية كبيرة. فمن خلال ابتكاراتهم وقدرتهم على خلق فرص العمل، لا يساهمون فقط في تقليل معدلات البطالة، بل يشعلون شرارة التغيير الجذري داخل المجتمعات. وقد أظهرت وكالة SMEPS العديد من قصص النجاح لرواد الأعمال الذين دعمتهم، مما يعكس الأثر العميق لمبادراتها. ومن أبرز هذه القصص مؤسس شركة Smart Hydro، وهي شركة مبتكرة في قطاع الزراعة المائية في

اليمن

ففي ظل التحديات الزراعية الحادة التي تواجه اليمن -لا سيما ندرة المياه- شرع هذا الريادي الطموح في رحلة لمعالجة الثغرات الحاسمة التي تعيق تطور الزراعة المائية في البلاد، فقد لاحظ أوجه القصور في الأنظمة التقليدية التي كان المزارعون فيها مضطرين لمراقبة العمليات يدويًا على مدار 24 ساعة، بالإضافة إلى الصعوبات في تطبيق المحاليل المغذية بدقة، وكردة فعل ريادية طور هذا المبتكر جهازًا متطورًا يعمل على أتمتة مراقبة الزراعة المائية وإضافة المحاليل المغذية، مزوده أيضًا بتقنية تعقيم المياه، وهو تقدم نوعي مهم لقطاع الزراعة المائية في اليمن ولتعزيز هذا الابتكار، قدمت له SMEPS تدريبًا متخصصًا في مجال الأعمال، زودته بالمهارات اللازمة لاستدامة مشروعه وتوسيع نطاقه. كما دعمت الوكالة المشروع بتوفير أصول أساسية مكنت المؤسس من توليد الدخل وتوسيع عملياته

وأكدت التقييمات اللاحقة نجاح فكرة المشروع وجاهزيته للسوق، وبفضل الدعم المقدم تمكن من تطوير منتج نهائي يرقى إلى أعلى معايير الصناعة، وهو الآن في المراحل النهائية من إبرام عقد مع جهة خاصة لرعاية وتسويق هذا الحل الثوري

تمثل هذه القصة الملهمة شهادة حية على قوة ريادة الأعمال والابتكار والدعم الاستراتيجي في إحداث تحول حقيقي، كما تؤكد التزام SMEPS بتعزيز الحلول المبتكرة، وتمكين المواهب المحلية، وصياغة مستقبل اقتصادي أكثر مرونة وازدهارًا لليمن

مشاريع النساء المملوكة للنساء - قطاع الصحة

بطاقة الشمس، يتلقى فيها المرضى رعاية تحفظ كرامتهم

ولعل السؤال الأبرز هنا: لماذا هذا التركيز على العيادات الريفية؟ لأنها تمثل شريان الحياة لعدد لا يُحصى من الأسر التي تعيش في المناطق النائية، ومن خلال تعزيز هذه العيادات، نحن لا نحسن الرعاية الصحية فحسب، بل نعزز قدرة المجتمعات على الصمود، ونمكّنّها من الازدهار؛ فنحن نعمل على تمكين العيادات من تقديم خدمات الرعاية الصحية الأساسية، وفي الوقت ذاته تشغيلها كمشروعات مستدامة، مما يساهم في زيادة دخلها وضمان استمراريته على المدى الطويل

إن دعم قطاع الصحة في اليمن -لا سيما في المناطق الريفية- لم يعد خيارًا، بل أصبح شريان حياة لشعب يواجه معاناة لا تُحتمل، وبُنى صحة تقف على حافة الانهيار بعد سنوات من الصراع والنزوح والمعاناة الاقتصادية. وفي هذا الظرف الحرج، تبقى كل عيادة ريفية مدعومة، وكل قابلة مُدَرَّبة، وكل جهاز طبي مُوقَّر، خطوة حقيقية نحو إنقاذ الأرواح وبناء غدٍ أكثر إنصافًا

على شفا الانهيار بعد سنوات من الصراع يطلق قطاع الصحة في اليمن نداء استغاثة عاجلاً لإنقاذه من أزمة كارثية، ونزوح قسري، وضائقة اقتصادية خانقة؛ فالبنية التحتية الصحية الهشة في البلاد جعلت السكان عرضة للأمراض التي يمكن الوقاية منها، وكُرم كثيرون من الوصول إلى الخدمات الطبية الأساسية. أما العيادات الريفية فتعاني من نقص حاد في الإمدادات الطبية والمعدات والكوادر المؤهلة، وكأنها في عتمة نفق طويل تبحث فيه عن بيص نور في نهايته، فالاحتياجات هائلة، تبدأ من الرعاية الصحية الأولية وصولاً إلى التدخلات الجراحية، مما يجعل دعم قطاع الصحة في اليمن ليس مجرد خيار، بل هو شريان حياة حيوي لشعب يواجه معاناة لا توصف وبدعم من البنك الدولي تحرّكت وكالة SMEPS بسرعة ودون تردد للاستثمار في إنقاذ الأرواح ومنع تدهور الأوضاع الصحية بشكل أكبر -لا سيما في المناطق الريفية- لوضع الأساس لمستقبل يتمكن فيه اليمنيون في المناطق الريفية من الوصول إلى الرعاية الصحية التي هم في أمس الحاجة إليها، لكنها لم تتوقف عند حدود المعرفة فحسب، فقد أدركت أن البنية التحتية المادية لا تقل أهمية. ولهذا السبب، قامت بإعادة تأهيل شاملة لـ 56 عيادة لضخ الحياة من جديد في هذه المراكز المجتمعية الحيوية، وأعادت بناء الهياكل، ووقّرت المعدات الطبية الأساسية، وركّبت أنظمة طاقة شمسية مستدامة. تخيلوا هذه العيادات وقد تحوّلت إلى مساحات مشرقة وعملية، تعمل

النتائج

التواصل المجتمعي



وسعت القابلات نطاق خدماتهن لتغطية 133 إلى 175 قرية جديدة، بمعدل 2 إلى 3 قرى لكل قابلة.

ساعات عمل أطول



زادت ساعات عمل القابلات في عيادتهن الصغيرة من 6 إلى 12 ساعة، مما أدى إلى تعزيز توفر الخدمات الصحية.

تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية



88% من القابلات يعملن الآن في عيادات صغيرة تُتيح لهن تقديم خدمات صحية ذات جودة، بمتوسط يومي قدره 5 إلى 6 مرضى.

كادر جديد



بالإضافة إلى ذلك، وظفت 18% من العيادات الريفية (القابلات) كادرًا جديدًا لدعم نمو عياداتهن.

91% من القابلات حصلن على تراخيص مزاولة المهنة



91% من القابلات حصلن على تراخيص معتمدة من وزارة الصحة لمزاولة نشاطهن المهنية.

الاستدامة المالية



شهد دخل القابلات تحسنًا ملحوظًا، حيث ارتفع بنسبة 114% في المتوسط (من 42.000 إلى 90.000 ريال يمني)، نتيجة لتقديم خدمات جديدة.



زادت قيمة رأس مال القابلات من \$105 إلى \$2139

تمكين القابلات من تقديم خدمات صحية أفضل في المناطق الريفية.

رحلة عيادة ريفية نحو الأمل

-أحتاج إلى تشخيص المرضى بدقة وعلاجهم...

-غير ممكن!

-أحتاج إلى تحقّل مسؤوليات أوسع...

-غير ممكن!

-أرغب في أن توفّر عيادتي رعاية أفضل للمرضى واستخدافًا أكثر كفاءة للموارد...

-غير ممكن مع العيادة الحالية!

-حينها فقط يمكنني تقديم مجموعة أوسع من الخدمات، ما يخفف عن المرضى عناء السفر لمسافات

-طويلة للوصول إلى المرافق الصحية القريبة...

-ولا يزال ذلك غير ممكن في ظل الوضع الراهن الذي تمرّ به عيادتي!

هذا الحوار الداخلي يُجسد الصراعات اليومية التي تعيشها صديقة غالب، صاحبة عيادة ريفية في محافظة لحج، كانت تواجه تحديات مستمرة في الحصول على المعدات الطبية، وفي تأمين التدريب الفني والمهني، وكذلك في بناء الروابط اللازمة مع وزارة الصحة لممارسة عملها بشكل رسمي. ونتيجة لافتقارها للأدوات والإمكانات، كانت صديقة مضطرة في كثير من الأحيان إلى إحالة المرضى إلى مرافق صحية بعيدة -وهو خيار لا يستطيع كثيرون من أبناء مجتمعها تحمّله بسبب ضيق الحال وغياب وسائل النقل- مما يؤدي إلى تفاقم حالتهم الصحية

لكن هذه المعاناة بدأت بالتغيّر عندما دعمتها SMEPS، إذ حصلت صديقة على تدريب متخصص في إدارة الأعمال والرعاية المجتمعية، وتجاوزت المعرفة الجانب النظري، حيث اكتسبت خبرة عملية في مستشفى ابن خلدون العام في مدينة الحوطة، وتعلّمت هناك كيفية تشغيل الأجهزة الطبية الأساسية، ولم تقف التحوّلات عند حد التدريب فحسب، فقد قدّمت SMEPS معدات طبية وأثاثًا حيويًا، فتحوّلت غرفتها الخالية إلى عيادة متكاملة ومجهزة بالكامل. هذا التغيّر أوجد مساحة آمنة ومهيّأة لخدمة النساء، والأمهات الحوامل، وحديثي الولادة

وكأنما سُقيت بقطر المطر، ازدهرت عيادة صديقة، وبفضل توسّع قدرتها الاستيعابية أصبحت قادرة على

تحقيق دخل أفضل، وتوسيع العيادة، وتوظيف

كادر إضافي، وتقديم خدمات صحية أكثر تنوعًا.

والأهم من ذلك، أنها استعادت ثقة المجتمع،

وأسهمت في تعزيز الوصول إلى الرعاية

الصحية في المنطقة

ما كان يومًا مستحيلًا... أصبح اليوم واقعًا.



النتائج



85%

من الأسر المستهدفة
أفادت بارتفاع دخلها.



83%

من الأسر المستهدفة
شهدت تحسناً في
ظروفها المعيشية.



65%

من الشباب الذين تلقوا
تدريباً بدأوا أو قاموا
بتوسيع مشاريعهم.



203

توفير فرص عمل
جديدة، بينها 64 فرصة
للإناث.



84%

من الخريجين الذين تلقوا
تدريباً باتوا يعملون بشكل
مستقل.



83%

من المشاريع واصلت
نشاطها بعد ثلاثة
أشهر.

تمكين الشباب من خلال التدريب المهني

إن الواقع القاسي في اليمن يتمثل في بلد يواجه أزمة بطالة خانقة تؤثر بشكل خاص على سبل العيش في المناطق الريفية؛ إذ أغلقت الأعمال، وتقلّصت العمليات، وتنزف البلاد وهي تبحث عن يدٍ تمتد بالدعم. وفي خضم هذه المعاناة، تقدّمت SMEPS لتضع تمكين الشباب والنساء في اليمن في صميم أولوياتها. كانت مهمتها في هذا الجانب هي تزويدهم بالمهارات التقنية الحيوية من خلال الاستثمار الاستراتيجي في التدريب المهني وتطوير ريادة الأعمال ومن خلال برامج التدريب المهني المتخصصة، تضع SMEPS أساساً للمرونة الاقتصادية، وتفتح الطريق أمام الأفراد لإنشاء مشاريعهم الصغيرة الخاصة، مما يتيح لهم ليس فقط البقاء، بل الازدهار اقتصادياً

وبدعم من مركز الملك سلمان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، قامت SMEPS بتدريب 2,818 مستفيداً



خدمات تطوير الأعمال



دليل على الإمكانيات: قصة نمو عفاف

قالت عفاف عندما سُئلت عن الفرق قبل وبعد الدعم الذي تلقت من SMEPS:

“لم يكن لدي مشروع حقيقي قبل الدعم، كنت أحاول فقط بدون الأدوات والمعدات اللازمة”.



عفاف واحدة من العديد من اللاجئين الذين يسعون لمستقبل أفضل، مستقبل كان يبدو بعيد المنال بسبب نقص الموارد والفرص، ومثل الكثيرين واجهت تحديات كبيرة في تحويل طموحاتها إلى واقع. لكن مع الدعم المناسب، تغير كل شيء؛ إذ تم تقديم الدعم لها على مرحلتين أساسيتين: حصلت في المرحلة الأولى على أصول بقيمة 2000 دولار تغطي جميع المواد الأساسية اللازمة لإطلاق مشروعها. أما المرحلة الثانية فركزت على بناء القدرات من خلال تدريب متخصص، شمل مكونين رئيسيين

- تدريب إداري زودها بالمعرفة المالية والتمويلية والفنية الضرورية لإدارة مشروعها بفعالية وتنميته.
- تدريب مهني ساعدها على صقل مهاراتها وتعميق خبرتها في مجالها.

شاركت عفاف قائلة: “لأول مرة فهمت حقًا كيف أدير مشروعًا وأحقق أرباحًا، تعلمت حتى كيف أوسع عملي وأزيد من دخلي”

بعيدًا عن إدارة الأعمال، طورت أيضًا مهاراتها في الخبز من خلال التدريب العملي والخدمات الاستشارية، وبفضل الخبرة الجديدة والدعم المالي، بدأ مشروع عفاف في النمو بسرعة، وبعد أن كانت في السابق تفني بطلبين فقط في الشهر أصبحت الآن تتولى بثقة أكثر من سبعة طلبات، مستجيبة للطلب المتزايد من العملاء الجدد

من خلال الاستثمار في لاجئين مثل عفاف، تُسهم في تمكينهم ليصبحوا أفرادًا مستقلين ومزدهرين في مجتمعاتهم، وتمثل قصة عفاف شهادة على قوة الفرصة والإصرار والدعم، قصة نجاح تلهم الكثيرين للسير على نفس الدرب

استدامة الأعمال – المحركات الاقتصادية

تم -ضمن المشروع- ضمان استمرارية المشاريع الصغيرة المستهدفة للمشاركة في صيانة الطرق الريفية، وتحقيق الفوز ليس فقط في المناقصات الوطنية، بل وأيضًا في المناقصات الدولية مثل منصة الأمم المتحدة للمشتريات (UNGM). وقد أسهمت نتائج المشروع في تحسين البنية التحتية الريفية، وتعزيز المنافسة في قطاع البناء، وزيادة صمود المجتمعات الفقيرة والمهمشة

إن خدمات تطوير الأعمال التي تقدمها SMEPS لا تقتصر فقط على الجانب التجاري، بل تهدف إلى اكتشاف الأعمال الواعدة، وتعزيز مرونتها، وتنشيط إبداعها وابتكارها. من خلال تزويد المشاريع المستهدفة بالمهارات التجارية اللازمة والأصول المطلوبة، وتصبح هذه الأعمال قادرة على تحويل أفكارها ورؤاها وأهدافها إلى نتائج أكثر واقعية وملحوظة، متجاوزة توقعاتها وتوقعاتنا

تواجه اليمن عدة تحديات مثل ارتفاع معدلات الفقر، ضعف البنية التحتية، هشاشة نظام اللوجستيات، وتراجع دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكل ذلك تفاقم بسبب عدم الاستقرار والتغيرات الاقتصادية والسياسية غير المتوقعة. وفي قطاع الإنشاءات، تعاني المشاريع الصغيرة من العمل غير الرسمي، ضعف مهارات الإدارة، محدودية الوصول إلى التمويل، عدم القدرة على المشاركة في المناقصات الدولية، وعدم الكفاءة التشغيلية. جاء مشروع الربط الطارئ للطوارئ في اليمن (YELCP)، الممول من البنك الدولي والمنفذ من قبل SMEPS وبرنامج الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) داعمًا بنجاح 44 مشروعًا صغيرًا (منها 7 تقودها نساء) لتعزيز قدراتهم، وتفعيل عملياتهم الرسمية، والمشاركة الفعالة في مشاريع صيانة وإعادة بناء الطرق الريفية، من خلال

- التدريب الإداري والمالي.
- منح صغيرة لتقنين الأعمال.
- خدمات استشارية أساسية للأعمال.

**المهندسة عزيزة قاسم
صنعا، مالكة مكتب توب بيلد للمقاولات**

“كمقاول وكامرأة بشكل عام، عندما دخلت مجال المقاولات لأول مرة، كان لدي الكثير من الخوف لأن هذا المجال يهيمن عليه الرجال وليس النساء، خاصة وأنه مجال صعب. كان عدد المقاولين في هذا المجال وقلة الدعم للنساء يشكلان تحدياً كبيراً. كنت دائماً أحاول المشاركة لكنني كنت أبقي في الظل. ومع ذلك، مع دعم SMEPS، بدأت أجد نفسي أكثر بروزاً وثقة، وصاحبة ملكية وثروة.”

الأثر

الأثر المحوري 1



عززت 33 مؤسسة متناهية الصغر قدراتها التنظيمية من خلال استحداث أدوار جديدة وتطبيق آلية لانسبائية العمليات، بما في ذلك: مدير مستودع، أخصائي إدارة مناقصات، مسؤول سلامة، مسؤول مشتريات، راصد، ومدير تنفيذي.



وسعت 27 مؤسسة متناهية الصغر نطاق أعمالها، وبنّت شراكات جديدة بإجمالي ميزانية بلغت 5 ملايين دولار (بمتوسط 151 ألف دولار لـ 36 مناقصة)



تعزيز قدرة المنشآت متناهية الصغر على إدارة مشاريع أكبر (من 71,000 إلى 142,000 دولار).



توظيف 142 موظفًا جديدًا (من 171 إلى 313)، منهم 54 أنثى (من 30 إلى 94).



ارتفع هامش الربح من 13% إلى 21%



قدمت 44 مؤسسة متناهية الصغر على 429 مناقصة (بمعدل 10 مناقصات لكل مؤسسة)



فازت 33 مؤسسة متناهية الصغر بإجمالي 63 مناقصة (بمعدل مناقشتين لكل مؤسسة)

الأثر

الأثر المحوري 2

بفضل مشروع دعم صغار المقاولين في مجال صيانة الطرقات - YELCP، تمكّنت العديد من المؤسسات متناهية الصغر تأسيس شركات استراتيجية جديدة، والفوز بمناقصات كبيرة، وتحقيق زيادات ملحوظة في هوامش الأرباح. وإلى جانب ذلك، من المتوقع أن تبرز هذه المؤسسات كلاعبين رئيسيين في مرحلة تعافي اليمن وإعادة الإعمار.

قبل الدعم



13 مؤسسة
متناهية الصغر
فازت بـ
22 مناقصة

12% احتمالية الفوز بالمناقصات

عدد المؤسسات متناهية الصغر
التي قدمت على مناقصات



21 مؤسسة
متناهية الصغر
تقدمت لـ 184 مناقصة.

12% احتمالية الفوز بالمناقصات

بعد الدعم



44 مؤسسة متناهية
الصغر فازت بـ 159
مناقصة
27 مؤسسة
متناهية الصغر فازت
بـ 35 مناقصة

عدد المؤسسات متناهية الصغر
التي قدمت على مناقصات



44 مؤسسة
متناهية الصغر
تقدمت لـ 159 مناقصة.

22% احتمالية الفوز بالمناقصات

الأثر

الأثر المحوري 3

لم تكن مشاريع هذه المؤسسات متناهية الصغر مجرد أعمال لبناء طرق ريفية، بل كانت استثمارًا في المستقبل، من خلال تحسين الوصول إلى الأسواق وخلق آلاف فرص العمل. وبعد الانتهاء من تنفيذ المشروع، ستتحوّل هذه المؤسسات إلى لاعبين أساسيين ومنافسين جدد ذوي كفاءة في قطاع البناء، حيث ستسهم في تمكين المجتمعات الريفية عبر تنفيذ مشاريع عالية الجودة وآمنة ووفقًا للمعايير، مما يدعم النمو الاقتصادي ويعزز قدرة المجتمعات على الصمود.



المشاريع
المنفذة

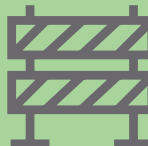
تم تنفيذ 63 مشروعًا بواسطة 33 مؤسسة
متناهية الصغر مستهدفة، بإجمالي ميزانية
قدرها 8 ملايين دولار لتنفيذ ما يلي:



24 مشروعًا في
مجال الإنشاءات



11 مشروعًا في
مجال التأهيل



24 مشروعًا في
مجال صيانة الطرق



4 مشاريع في مجال
التوريد لمواد متنوعة



فرص
العمل

توفير 339.100 يوم عمل
إجمالي عدد العمال 2917
(من بينهم 69 امرأة)
متوسط مدة المشاريع: 5 أشهر

النتائج والمخرجات



توفير 85 فرصة عمل

مما يعكس دورًا أساسيًا في تحسين
سبل العيش المحلية وتحقيق الاستقرار
الاقتصادي.



وسّعت 11 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر من نطاق تأثيرها

مما يعني أن هذه المؤسسات الصغيرة
والمتوسطة ومتناهية الصغر تمكنت من الوصول
إلى عملاء أو أسواق جديدة، مما ساهم في
تعزيز استدامتها على المدى الطويل.



زيادة من 2775.23 دولار إلى 3080.10 دولار

وهذا ما يمثل دفعة كبيرة للاقتصاد المحلي،
ومؤشر واضح على تحسين أداء الأعمال.



أطلقت 29 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر منتجات وسلعًا وخدمات جديدة

يشير تقديم العروض الجديدة إلى أن
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية
الصغر تتكيف مع متطلبات السوق وتعزز قدرتها
التنافسية.

ولتعزيز تمكين هذه المؤسسات، حصل 50 من
المتدربين على منح تمويلية مطابقة، مكنتهم من
الاستثمار بشكل استراتيجي في عملياتهم. ومن
اللافت أن هذه المؤسسات أظهرت التزامها من
خلال مساهمتها برأس مالها الخاص واستثمار مبلغ
كبير إلى جانب دعم المشروع.

النتائج والإنجازات

- أوجدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 85
فرصة عمل، مما يعكس مساهمة حيوية
في سبل عيش السكان المحليين واستقرار
الاقتصاد.
- قامت 11 مؤسسة بتوسيع نطاق عملها، مما
يعني أنها تمكنت من الوصول إلى عملاء
وأسواق جديدة، مما يساهم في استدامتها
طويلة الأمد.
- ارتفعت المبيعات الشهرية لـ 75 مؤسسة شملها
المسح من 2,775.13 دولار إلى 3,080.10 دولار،
وهو ارتفاع ملحوظ يدعم الاقتصاد المحلي
ويُظهر تحسن الأداء التجاري.
- قدمت 29 مؤسسة منتجات وخدمات جديدة
للسوق، مما يدل على تكيفها مع طلبات
السوق وتعزيز تنافسيتها.

تُعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الفئات
الأكثر عددًا وأهمية بين المؤسسات، لما لها
من أدوار اقتصادية وتقنية واجتماعية متعددة.
كما أنها العامل الأكثر ديناميكية وحيوية في
تقدم المجتمع المعاصر، والفؤاد الرئيسي للأداء
الاقتصادي والتنمية في أي دولة، ومساهم
رئيسي في اقتصاد البلاد، ومحرك لتحسين دخل
الأسر. يُعترف الآن على نطاق واسع بمساهمة
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف
والنمو والتنمية المستدامة
للأسف، تعاني اليمن من صراع مستمر منذ أوائل
2015، مما أدى إلى تدهور كبير في مناخ الأعمال
عبر البلاد، وتعطلت المؤسسات التجارية بشكل حاد
في كل أنحاء اليمن. ومن إيمانها العميق بأهمية
تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقطاع
تكنولوجيا المعلومات، قررت مؤسسة SMEPS
التدخل لأول مرة في هذا القطاع من خلال مبادرات
جديدة، تهدف إلى تعزيز صمود المؤسسات الصغيرة
والمتوسطة في مجالات تكنولوجيا المعلومات
والطاقة الشمسية، والمشاريع التي تملكها أو
تديرها نساء، في سياق هش، باعتبارها محركات
محتملة للابتكار في صنعاء، وعدن، وحضرموت

معلومات رئيسية عن دعم قطاع تكنولوجيا المعلومات

في جهد مركز لدعم قطاع تكنولوجيا المعلومات،
قدم المشروع دعمًا شاملاً للمؤسسات الصغيرة
والمتوسطة. تم تدريب 98 مؤسسة بشكل
مستهدف في مجالات عمل حيوية مثل الموارد
البشرية، التسويق، والمالية، مما زودهم بالأدوات
اللازمة للنمو المستدام

عبد الكريم صلاح
مؤسس بوابة في صنعاء

“الأصول التي حصلت عليها ساعدتني
في تسهيل عملية الاجتماعات
والتدريب، وأصبحت قادرًا على تقديم
منتجات وخدمات جديدة.”

تمكين التراث الثقافي للشباب المبدع والأعمال الفنية

يمكن للشباب اليمني أن يلعب دورًا رئيسيًا في حماية التراث والثقافة وتعزيزها، والمساهمة في تنشيط الاقتصاد اليمني من خلال المشاركة في أنشطة العمل مقابل الأجر، وخلق مشاريع ناشئة للأفراد العاملين لحسابهم الخاص في هذه القطاعات

بين عامي 2020 و2022، قامت مؤسسة SMEPS، بدعم من اليونسكو والاتحاد الأوروبي، بتمكين 408 شابًا وشابة (220 منهم من الإناث) و13 منظمة مجتمع مدني في مختلف أنحاء اليمن من خلال مشروع "العمل مقابل الأجر". عزز المشروع مهارات الشباب ودخلهم، مما ساعدهم على إنتاج 354 عملًا إبداعيًا — بدءًا من الحرف التقليدية إلى الأفلام والموسيقى — وتوثيق 19 قطعة ثقافية. حقق المشروع نتائج ملحوظة شملت فرص عمل جديدة وتعزيز التماسك الاجتماعي استنادًا إلى هذه النجاحات، قامت SMEPS بالتعاون

مع اليونسكو بتوسيع نطاق المشروع لدعم 39 منظمة مجتمع مدني تعمل في الصناعات الإبداعية بقطاع التراث والثقافة من خلال الدعم الفني. عند دعم هذه المنظمات، يساهمون في حماية وتعزيز القطاع الإبداعي في صناعة التراث والثقافة. يمكن تحقيق ذلك من خلال الحفاظ على الحرف التقليدية، وتعزيز سبل العيش المستدامة عبر الصناعات الإبداعية مثل فنون التراث، والدعوة لحماية الثقافة، وتوثيق التراث

شمل برنامج التدريب ما يلي:

- بناء القدرات التنظيمية (الملكية الفكرية، المالية، المشتريات، الرصد والتقييم، التقارير، الاتصال والظهور، وغيرها)

- تدريب بناء القدرات المؤسسية

مزايا التدريب:

- الإسهام في تحقيق مجموعة من الأهداف التشغيلية والإدارية والمؤسسية.
- مساعدة منظمات المجتمع المدني على تحسين جودة وكفاءة وفعالية الأداء.
- تطوير معرفة وفهم ومهارات المنظمات للتعامل مع تعقيدات البيئة والقيادة والإدارة.

السيد ماجد الخريبي
مدير إحدى منظمات المجتمع المدني

"كنا ندير المركز بشكل عشوائي بناءً على شغفنا فقط. بعد التدريب، تعلمنا عن الهيكل الإداري والتنظيمي. ما هو قادم لمنظمتنا لن يكون كما كان من قبل. أعدنا صياغة رؤيتنا، وبإشراف مستشارنا أعدنا خطة العمل لعام 2025، بما في ذلك مقترحات لعدة مشاريع ثقافية."

أحمد باحمالة
جمعية رناد

"التدريب أنار لنا الطريق بشكل كبير. بما أن المؤسسين ينتمون إلى خلفية تاريخية وأثرية، قمنا بتوظيف أخصائي إدارة وتعاقدنا مع محاسب قانوني. كان لدينا 7 أهداف كبيرة لجمعيتنا، لكننا الآن أعدنا صياغتها مع رؤية جديدة. ونحن نعمل أيضًا على تطوير ملف أعمالنا. طريقة تفكيرنا بالكامل أصبحت مختلفة الآن."



الاستثمار الداخلي من أجل النمو والثقة



البحث، التقييم والجودة

استخلاص رؤى مستندة إلى البيانات – الاستثمار في البحث والتطوير ونظام الرصد والتقييم

على نفس القدر من الأهمية، عملت وحدة الرصد والتقييم (M&E) كمحرك تحليلي لـ SMEPS، متتبعة أداء المشاريع وتأثيرها في الوقت الفعلي من خلال مؤشرات اقتصادية واجتماعية وبيئية قوية. مدعومة بلوحة معلومات شاملة، ضمنت الوحدة التوافق مع الأهداف الاستراتيجية، مقدمة رؤى عملية لتحسين وتطوير التدخلات. هذا النهج الدقيق عزز قدرة SMEPS على تقديم نتائج قابلة للقياس، مما مكنها من اتخاذ قرارات مستنيرة ودفع التقدم الحقيقي في مهمتها لتعزيز التنمية المستدامة في اليمن

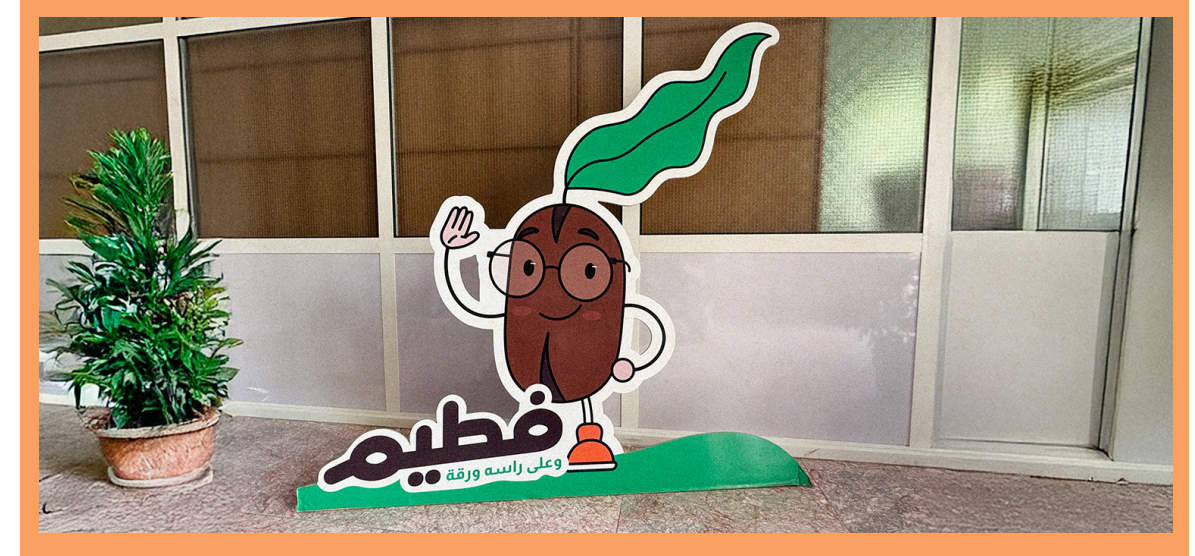
في عام 2024، أثبتت وحدة البحث والتطوير في SMEPS أهميتها القصوى لاستراتيجية المنظمة المبنية على البيانات، حيث لعبت دوراً محورياً في تحديد الفجوات وتقييم احتياجات سلاسل القيمة المستهدفة عبر محافظات متعددة. من خلال إجراء دراسات شاملة لسلاسل القيمة وتقييمات السوق، كشفت الوحدة عن رؤى حرجية شكلت بشكل مباشر تصاميم المشاريع ونتائج المؤثرة في ثمانية قطاعات رئيسية: اللوز، الزيتون، الألبان، السمسم، البصل، العسل، القهوة، والأسماك. تعكس هذه النتائج التزام SMEPS بالدقة في تخطيط التدخلات، وتركيزها على تحقيق فوائد ملموسة للاقتصاد اليمني والمجتمعات المحلية

التدقيق الداخلي

الأداء، المساءلة، والفاعلية

لقد كانت ممارسات التدقيق المتقدمة التي تعتمدها بمثابة المحفز الأساسي لنجاحاتها، مما مكّنها من تنفيذ برامج تنموية مؤثرة وتحويلية بكل اتساق وفعالية

على مرّ السنوات شكّلت وحدة التدقيق الداخلي العمود الفقري غير المرئي لوكالتنا، حيث عملت بلا كلل على ترسيخ ثقافة المساءلة والتميز، ومن خلال التقييمات الدقيقة للأداء والالتزام الصارم بأعلى المعايير، أدّت هذه الوحدة دوراً محورياً في تعزيز الكفاءة التشغيلية



في عام 2024، قاد فريق الاتصال والمناصرة المبتكر والديناميكي في SMEPS أصوات المجتمعات الضعيفة، ناشراً قصصاً مؤثرة ألهمت العمل والأمل رغم الظروف الصعبة. حقق الفريق تفاعلاً ملحوظاً، حيث تواصل مع أكثر من 207,000 متابع من فئات مستهدفة متنوعة وبعد أن تجاوزوا مجرد نشر المعلومات، حوّلوا SMEPS إلى مركز نابض لتبادل المعرفة. شملت مبادراتهم إعداد كتيبات توعوية، وإطلاق بودكاست "عجالة"، وإنتاج مقاطع فيديو تعليمية قصيرة وجذابة، إضافة إلى تقديم "فاطيم"، أول تميمة في اليمن تحمل قصصاً شيقة ورحلة تنموية

لم يقتصر دور هذا الفريق على التواصل فحسب، بل كان مصدر إلهام وتعليم وبناء علاقات، مما عزز رسالة SMEPS وضمن وصول تأثير عملها إلى أوسع نطاق ممكن

يُعد فريق علاقات المانحين، التقارير، والشراكات ركيزة أساسية لقدرة الوكالة على تحقيق مهمتها واستدامة مبادراتها. من خلال بناء علاقات قوية مع المانحين والشركاء، يضمن هذا الفريق توافق الأهداف والأولويات المشتركة، مما يرسخ قاعدة من الثقة والتعاون المتبادل. ومن خلال تقارير شفافة، دقيقة وجذابة، يعرض الفريق الأثر الملموس لبرامج الوكالة ويبرز القيمة التي تضيفها للمجتمعات، مما يعزز ثقة المانحين وتفاعلهم

مع منظمات تشترك في القيم نفسها، يفتح الفريق آفاقاً جديدة للاستثمار المشترك، وتبادل المعرفة، وتوسيع الشبكات. كما أن خبرتهم في التكيف مع توقعات المانحين المتغيرة والحفاظ على المرونة وسط التحولات في الأولويات، تضمن بقاء الوكالة قوية وقادرة على الاستجابة. يظل الفريق في صلب ربط أهداف الوكالة بدعم المانحين والشركاء، مما يضمن نموًا مستدامًا، نتائج مؤثرة، وتقديمًا تحويليًا في المجتمعات المستهدفة

وبعد التقارير، يتبع الفريق نهجًا استباقيًا في تطوير الشراكات، حيث يسعى إلى تعاونات مبتكرة تزيد من مدى وفعالية المبادرات، ويضمن الاستفادة الاستراتيجية من الموارد لتحقيق أقصى تأثير. ومن خلال إقامة شراكات

المشتريات

الشفافية، العدالة، والشمولية

في عام 2024، حقق قسم المشتريات خطوات كبيرة نحو الابتكار والكفاءة، مع تركيز مستمر على تحسين نظامه وموقعه الإلكتروني سهل الاستخدام لتعزيز الوصول والتواصل. ومن خلال تقديم إرشادات شاملة للفريق وتوزيع مواد توعوية فعّالة، عزز القسم التزامه بالشفافية، الشمولية، والامتثال للمعايير الدولية. وتكللت هذه الجهود بنتائج مالية متميزة، حيث حقق توفيرًا في التكاليف بلغ 767,386 دولارًا، أي ما يعادل انخفاضًا بنسبة 12%، من خلال التخطيط الاستراتيجي والتركيز الدقيق على الجدوى الاقتصادية. هذا الإنجاز يبرهن على التزام القسم بالمسؤولية المالية والتميز التشغيلي، مما يضمن أن تظل عملياته مبتكرة وذات أثر ملموس

المرونة، الشفافية، والثقة

لم يقتصر دور فريق المالية لدينا على الإدارة التقليدية للأموال فحسب، بل تجاوز ذلك ليصبحوا قوة دافعة لخلق القيمة وضمان سير العمليات بسلاسة في جميع جوانب عملنا. لقد كان نهجهم الاستباقي في إدارة المخاطر المالية محورياً في تجاوز التحديات المعقدة والظروف غير المتوقعة التي تواجه اليمن، مقدمين حلولاً مبتكرة ومرنة للحفاظ على استمرارية العمل بكفاءة. بالإضافة إلى تفوقهم في التخفيف من المخاطر، يلتزم الفريق بتطوير مهني مستمر، مما يجعلهم في طليعة أفضل الممارسات المالية. وقد أثمر هذا الالتزام عن نتائج متميزة في

عمليات التدقيق الخارجي، مما عزز ثقة شركائنا والمتبرعين. ومن خلال تعزيز التعاون الوثيق مع جميع الأطراف المعنية والحفاظ على شفافية مالية لا تشوبها شائبة، أصبح الفريق حجر الأساس في نجاح مؤسسة SMEPS، مُمكنًا إيانا من تقديم برامج تنموية مؤثرة بكفاءة ومرونة عالية

الموارد البشرية

الناس، الناس، الناس

تلتزم مؤسسة SMEPS بتطوير ممارسات الموارد البشرية من خلال خلق بيئة عمل شاملة وآمنة وديناميكية، حيث يتم تمكين كل فرد للنمو والتقدم المستمر. عبر أكثر من 33 برنامج تدريبي، بما في ذلك مبادرات متخصصة خارجية، استثمرت SMEPS في تطوير موظفيها، مما ساهم في بناء ثقافة الابتكار والتعلم المستمر.

هذا الالتزام يزوّد الموظفين بالمهارات والثقة اللازمة لمواجهة التحديات الجديدة ودفع نجاح المؤسسة. كما استقبلنا ثمانية متدربين من منظمة الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UN-



قصة مروي: شابة ملهمة وطموحة لا تعرف المستحيل

مروي الحباري، عضو فاعل في جمعية الأمان لرعاية الكفيفات، بدأت مسيرتها الأكاديمية في مجال التنمية الدولية، وهي الآن في طور الانتهاء من رسالة الماجستير التي تحمل عنوان: "التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء اليمنيات ذوات الإعاقة وعلاقته بالتنمية". تجسد مروي الإرادة الصلبة والمرونة، إذ كسرت الحواجز لتصبح نموذجاً مُلهماً للمرأة الكفيفة الرائدة في اليمن. تمثل رحلتها شهادة حية على القيادة والمثابرة والالتزام الراسخ بالتمكين الاجتماعي والاقتصادي

شكلت تجربتها في SMEPS إضافة نوعية على عدة مستويات؛ إذ أظهرت كفاءة وقدرة عالية، وساهمت في رفع مستوى الوعي بقضايا الإعاقة داخل بيئة العمل. وقد نظّمت الشابة الطموحة ورشة عمل بمناسبة اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة بحضور شركاء من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وجميع موظفي SMEPS، سواءً بالحضور الشخصي أو عبر الإنترنت. ومن خلال مهاراتها البارزة في الإلقاء، سردت مروي قصتها الشخصية بأسلوب مؤثر، لمست به مشاعر كل من حضر، وفي الوقت نفسه نقلت بشكل واضح وشامل مضامين اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD)

الزيارات الاستكشافية والمشاركات الدولية

تقنية المعلومات

في طليعة ممارسات التنمية الفعّالة

تقف وحدة تقنية المعلومات في صدارة الابتكار في SMEPS، حيث توظّف أحدث التقنيات والأدوات لتحويل عملياتنا التشغيلية بشكل جذري. من خلال لوحات تحكم تفاعلية وديناميكية، وأنظمة مرنة، وتحديثات مستمرة لنظام تخطيط الموارد المؤسسية (ERP)، يمكّن فريقنا الشاب والمبدع كافة الأقسام من الوصول إلى أعلى مستويات

البيئة، النوع الاجتماعي والحماية

ثقافة أكثر أماناً وصديقة للبيئة وخطوات ملموسة

على مدار عام 2024، عززت SMEPS التزامها بحماية الأفراد والبيئة من خلال تحقيق إنجازات ملموسة تعكس نهجها الاستباقي. أنشأت المنظمة أطراً وإرشادات حماية أساسية، مما أرسى قاعدة لممارسات مسؤولة ومستدامة. كما تميزت SMEPS في إشراك المجتمع، مستفيدة من نظام آلية التعامل مع الشكاوى



تجمع القهوة (بالتعاون مع اليونسكو)



من أحد مشاريع اليونسكو السابقة. كما قدّمت SMEPS عرضًا شاملاً سلّط الضوء على أهمية القهوة في الثقافة اليمنية، وناقشت سُبل دعم نموّها المستدام. جاء هذا التجمع لتعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة، والدفع نحو حماية التراث الثقافي من خلال عدسة القهوة اليمنية الأصيلة

نظّمت SMEPS لقاءً ثقافيًا في مدينة عدن جمع 30 مشاركًا من منظمات متعددة مثل الفاو، واليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية، والصندوق الاجتماعي للتنمية، وHSE، إلى جانب عدد من تجار القهوة، وذلك بهدف مناقشة التراث الثقافي اليمني وصلته العميقة بالقهوة ركّز الحدث على دمج الإرث الثقافي مع تقاليد القهوة، حيث نظّمت SMEPS جلسة تذوّق احترافية (-cup ping session) أتيحت خلالها الفرصة للحضور لاكتشاف نكهات متنوعة من القهوة اليمنية، على أنغام آلة القنبوس التي قدّمها مستفيدون

التعرّف على قطاع زراعة الزيتون والمنتجات المجففة



اليمنيين من خلال تزويدهم بالمعرفة والمهارات اللازمة لإنتاج منتجات عالية الجودة. وفي ختام الزيارة، تم تلخيص أبرز النتائج في تقرير سريع وفوري، قدّم صورة واضحة حول واقع قطاع الزيتون في الأردن. واستنادًا إلى هذا التحليل المقارن، أُجريت لاحقًا دراسة مركزة على زراعة الزيتون في اليمن لتقييم وضعها الحالي، ورصد الفرص الممكنة لتكييف وتطبيق الاستراتيجيات الأردنية الناجحة

شاركت SMEPS في برنامج تدريبي متكامل عُقد في عَمّان، الأردن، تناول موضوع «إنتاج وتسويق الزيتون وزيت الزيتون والفواكه المجففة». وقد هدف هذا التدريب إلى تعزيز قدرات SMEPS في دعم المنتجين اليمنيين في هذه القطاعات الحيوية. شمل البرنامج عدة محاور، من بينها تقنيات الإنتاج المتقدمة، وضبط الجودة، وطرق الحصاد والمعالجة الفعّالة، واستراتيجيات التسويق المحلي والدولي

جاءت مشاركة SMEPS تأكيدًا لالتزامها بتنويع الفرص الزراعية وتحسين سبل عيش المزارعين

مايو
2024

فبراير
2024

يوليو 2024

SMEPS النقاشات خلال ورشة عمل "يوم الأسماك"، وقد سلّط الاجتماع الضوء على دور SMEPS المحوري في تعزيز التنمية الاقتصادية، وتسهيل الحوار بين الجهات المحلية والمنظمات الدولية

نجحت SMEPS في تنظيم اجتماع مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) في مدينة عدن، بمشاركة 22 جهة معنية من مختلف القطاعات. وتولّت تنظيم وتيسير ثلاث جلسات رئيسية: يوم القهوة، وأيام المرأة والشباب، ويوم الأسماك. وعرضت خلال "يوم القهوة"، تدخلاتها في قطاع البن وفتحت نقاشًا مع مؤسسة التمويل الدولية حول فرص الاستثمار المحتملة. أما في "أيام المرأة والشباب"، فقد أتيحت الفرصة للمشاركين لعرض أفكارهم الريادية والتحديات التي يواجهونها، مما أتاح تقديم رؤى قيّمة لدعم مستقبلي من البنك الدولي. كما يشرّ

ورشة عمل القهوة مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC)



يونيو 2024

هذه الزيارة والجهود التدريبية المرتبطة بها، تسعى SMEPS إلى تمهيد الطريق أمام المنتجات الزراعية اليمنية لدخول الأسواق العالمية، من خلال ضمان التزامها بأعلى معايير الجودة العالمية

نقّدت SMEPS زيارة ميدانية بهدف التعرف على معايير Global G.A.P -وهي شهادة جودة دولية ألمانية- وذلك في إطار سعيها لتعزيز قدرة المزارعين اليمنيين على الوصول إلى الأسواق الدولية؛ إذ تم التنسيق مع وكالة NES -الجهة الرسمية المعتمدة لـ Global G.A.P- لتنظيم جلسات تدريبية قادها خبراء مصريون متخصصون. وهدفت هذه الجلسات إلى تأهيل الاستشاريين والمستفيدين من مشروع "تعزيز الوصول إلى الأسواق" حول معايير Global G.A.P التي تشمل الجودة في مجالات التعبئة، والإنتاج، والحصاد، وفرز المنتجات، ومن خلال

زيارة تعريفية إلى GLOBAL .G.A.P



تجربة الثروة الحيوانية مع مجموعة هائل سعيد أنعم في كينيا



وتهدف هذه المبادرة إلى تنمية قطاع الألبان المحلي وتوفير منتجات حليب طازجة وعالية الجودة للمستهلكين في اليمن

زارت SMEPS كينيا في نوفمبر 2024 بهدف تعزيز شراكتها مع القطاع الخاص، وتحديدًا مع مجموعة هائل سعيد أنعم، وكان الهدف الرئيسي من الزيارة مناقشة فرص التعاون والاطلاع على تجربة تتراباك الناجحة في كينيا، وأتاحت الزيارة حوارًا مثمرًا بين الجانبين، تُوجّح برؤية مشتركة لتعزيز إنتاج الألبان في اليمن. ومن خلال شركة "نادفود" التابعة لمجموعة هائل سعيد أنعم، تم تحديد فرصة استراتيجية لتأسيس خط إنتاج جديد مخصص لإنتاج الحليب الطازج، مستفيدين من الخبرات والمعارف المكتسبة من النموذج الكيني.

نوفمبر 2024



f @SMEPSYEMEN
smeps.org.ye



@SMEPSYEMEN

